محضر الجلسة 384

التاريخ: الجمعة 18 صفر 1425 (2004/04/09)
الرئاسة: السيد مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين
التوقيت: 25 دقيقة ابتداء من الساعة الخامسة وعشر دقائق مساء.
جدول الأعمال: افتتاح الدورة الربيعية (الدورة الثانية من السنة التشريعية السابعة)

السيد مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لأحكام الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أفتتح الدورة الربيعية للسنة التشريعية الحالية. وهي الدورة التي تتزامن مع ما يعرفه العالم بأسره من تطورات متلاحقة لاشك أنها ستؤثر على نمو الاقتصاد العالمي، وبشكل أكثر عمقا على الاقتصاديات والديموقراطيات الناشئة.

في ظل هذا السياق الدولي المضطرب ووعيا بتحدياته وإكراهاته، يواصل المغرب بثبات مسيرته التنموية والاجتماعية والحضارية ويكسبها كل يوم مناعة ضد كل المؤثرات السلبية.

وإن المشروع الحداثي الذي دعا إليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله منذ توليه عرش أسلافه المنعمين، مكرسا بذلك سياسة القرب في أدق معانيها عبر الإنصات لحاجيات المواطنين ومتطلباتهم ومعانقة همومهم، ليعد النهج السليم لمواجهة المشاكل القائمة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وبموازاة مع الجوانب الاجتماعية تتصدر قضايا حقوق الإنسان اهتمام العاهل الكريم من خلال متابعة عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وإحداث لجنة المصالحة والإنصاف من أجل الطي النهائي لهذا الملف، وولوج مغرب آمن تسود فيه قيم العدل والقانون وتعلو على كل اعتبار.

ولا شك أن هذه المكاسب ستلعب دورا كبيرا في تحصين نسيجنا الاقتصادي وكسب ثقة المستثمرين. والأمل معقود في أن تعرف هذه الحركية الاقتصادية نشاطا مضطردا مع دخول اتفاقيات التبادل الحر مع مختلف الأطراف العربية والدولية المعنية، حيز التنفيذ.

حضرات السيدات والسادة،

إن مجلسنا وهو يفتتح اليوم الدورة الربيعية للسنة التشريعية الحالية، لاشك أنه مدرك للمسؤولية المتنامية الملقاة على عاتقه كمؤسسة تضم نخبة وطنية من شرائح اجتماعية مختلفة تعطي بحضورها ومشاركتها في البناء الوطني قيمة إضافية تعود بالمنفعة على الوطن والمواطنين.

وقد عرفت الساحة الوطنية والدولية أحداثا جساما لا مناص من أن تداعياتها وانعكاساتها ستكون مؤثرة على كافة المستويات.

فعلى الصعيد الوطني أستطيع الجزم بأن ذاكرة جميع المغاربة ستظل موشومة بحدث الفاجعة التي ألمت بالشعب المغربي قاطبة عندما ضرب زلزال عنيف منطقة الحسيمة يوم الأربعاء 24 فبراير 2004 مخلفا مئات القتلى والجرحى والآلاف من الأطفال اليتامى والنساء الأرامل والأمهات الثكالى.

وقد كانت لحظة قاسية وامتحانا عسيرا، لم يخفف من وطأته سوى تلكم التعبئة الشاملة وذلكم التضامن العفوي الذي برهن عنه الشعب المغربي بكل شرائحه مع الضحايا والمنكوبين، تحت القيادة الرشيدة لعاهل البلاد جلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي ما فتئت مبادراته السديدة تتوالى منذ اللحظة الأولى لوقوع هذه الكارثة، حيث أبى حفظه الله إلا أن يعاين شخصيا وعن كثب آثار الدمار والخراب وحجم هذه الكارثة الإنسانية، مصدرا تعليماته السامية من أجل الإسراع في نجدة الضحايا ومؤازرة الأسر المتضررة، وكل ذلك في سياق تفعيل منظور جلالته القائم على سياسة القرب والإنصات لانشغالات وهموم شعبه.

وقد توجت هذه المبادرات التي كانت بمثابة البلسم الشافي، بالخطاب السامي ليوم الخميس 25 مارس الماضي والذي تضمن الخطوط العريضة للبرنامج الاستعجالي والمخطط التنموي المندمج والهيكلي الذي يستهدف في المدى المتوسط والبعيد تأهيل إقليم الحسيمة وإعمار منطقة الريف. وإننا إذ نثمن عاليا مضامين هذا الخطاب لنعبر عن ثقتنا ويقيننا من أنه سيكون فاتحة خير للمنطقة ويفتح أمامها أبواب التنمية الشاملة على مصراعيها لتصير قطبا للتنمية الحضرية والقروية مندمجا في النسيج الاقتصادي الوطني.

وإدراكا منا لما يتطلبه هذا الظرف الدقيق من تلاحم وتوحيد للجهود، فإننا نعبر باسم مجلس المستشارين عن استعدادنا التام للعمل إلى جانب الحكومة بغية المساهمة

في إنجاز المشاريع المتضمنة في الخطاب الملكي والعمل خلال هذه الدورة على إقرار تشريعات وطنية لمحاربة وتجريم المخالفات المشجعة على السكن العشوائي أو المخلة بضوابط البناء المضاد للزلازل تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

إذا كان الزلزال الذي ضرب منطقة الجسيمة العزيزة قضاء وقدرا لا راد له، فإن زلزالا آخر قد ضرب بقوة إسبانيا البلد الصديق والجار، لكن هذه المرة بفعل عمل إرهابي مقيت استهدف يوم الحادي عشر من مارس الماضي أربعة قطارات في العاصمة مدريد وحصد عددا كبيرا من القتلى والجرحى.

وكما كان دأبه دائما في مثل هذه المناسبات التي تدمي القلوب، سارع المغرب بكل مكوناته إلى التنديد بهذه الأعمال الإرهابية الإجرامية، انطلاقا من قيمه الحضارية ومبادئه القائمة على تعاليم الدين الإسلامي الحنيف التي تنبذ الإرهاب والعنف بكل أشكاله. كما أبدى تضامنه مع الشعب الإسباني الصديق، فضلا عن إيفاد فريق أمني رفيع المستوى إلى مدريد للمساهمة في التحقيق الجاري حول هذه التفجيرات الإرهابية والكشف عن المتورطين فيها.

وبقدر ما تخلفه مثل هذه الأحداث الشنيعة من أسى عميق في النفوس، بقدر ما تمنحنا فرصة لإعادة التأكيد على أهمية المضي قدما في مسلسل تحسين العلاقات الثنائية بين المغرب وإسبانيا لترقى إلى مستوى الوشائج القوية والروابط المتينة التي تجمع البلدين بفضل عوامل القرب الجغرافي والتاريخ المشترك.

ونود بهذه المناسبة أن ننوه بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، وبإسهاماتها البارزة في بناء اقتصاديات الدول المستقبلة، وإثراء ثقافاتها وحضاراتها. وقد أثبتت هذه الجالية قدرتها على التعايش والتساكن واحترامها لقوانين الدول التي تعمل بها. ولنا اليقين أن دور جاليتنا سيتعزز أكثر بفضل العناية الكريمة التي يخصها بها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

حضرات السيدات والسادة،

لازالت المنطقة العربية تئن تحت وطأة العنف والعنف المضاد جراء توالي الفصول المأساوية للمشهدين الفلسطيني والعراقي والتي لاشك أن لها إسقاطات سلبية تمس العالم العربي برمته. إذ من شأن بقاء الأوضاع على ما هي عليها في هاتين المنطقتين أن يوسع دائرة الاضطرابات و يزيد من حالة الإحباط واليأس لدى الرأي العام العربي والإسلامي، وبالتالي يقوي من عوامل الاضطراب و العنف.

ومن هذا المنطلق فإننا نرى أن المجتمع الدولي وخاصة القوى الكبرى المؤثرة فيه مدعوة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، للعمل الجاد لإحقاق الحق وإزهاق الباطل ووضع حد لسياسة إسرائيل المغرقة في نهجها المتعجرف القائم على التنكيل بالفلسطينيين وتقتيلهم وتصفية رموز وزعماء حركة المقاومة الوطنية والإسلامية، ضدا على الأعراف والشرائع الدولية.

وضمن نفس المنطق وحقنا لدماء الأبرياء ندعو إلى الإسراع في نقل السلطة والسيادة إلى العراقيين حتى يستردوا سيادتهم ويوحدوا أراضيهم ويستعيد العراق الشقيق عافيته كعضو فاعل في المجتمع الدولي وينهض بالأدوار التي تنسجم مع ماضيه الحضاري التليد.

إن القضية الفلسطينية والمسألة العراقية بالإضافة إلى عدد من الموضوعات الأمنية والاقتصادية وإصلاح منظومة العمل العربي المشترك تعد من جملة التحديات التي تواجه العالم العربي.

ونظرا للأهمية الكبرى التي تكتسيها هذه المواضيع بالنسبة لمستقبل الأمة العربية فإن الأمل يحدونا في أن تعمل الدول العربية على تنسيق مواقفها ومواصلة مشاوراتها بهدف عقد القمة المؤجلة في أقرب وقت ممكن، وذلك باعتبار القناعة الراسخة بأن مواجهة البلدان العربية للتحديات المطروحة أمامها يتحتم أن تكون جماعية وليس انفرادية من خلال توافق سياسي حقيقي وتكامل اقتصادي عربي قوي.

إذا كان مجلس المستشارين قد تمكن خلال دورة أكتوبر من المصادقة على عدد لا يستهان به من النصوص القانونية التي همت مقتضياتها جوانب اقتصادية واجتماعية ومالية على قدر كبير من الأهمية، فإننا نعتبر أن تصويت المجلس على مدونة الأسرة يشكل، بحق، السمة الرئيسية لهذه الدورة والعلامة الفارقة في عملنا التشريعي.

ليس فقط لأن هذه المدونة خرجت إلى حيز الوجود بعد أن كانت لفترة طويلة موضوع نقاش مستفيض من طرف فعاليات المجتمع المدني والحقوقي، ولكن أيضا بالنظر إلى مقتضياتها الجديدة التي ترسي التوازن داخل الأسرة المغربية وتعيد الاعتبار لكل مكوناتها. وبهذا استحقت أن ينظر إليها باعتبارها ثورة اجتماعية هادئة من شأنها أن ترقى بالمغرب إلى مصاف الدول

الديمقراطية التي تحترم حقوق وحريات الإنسان في تناسق تام مع مبادئه وقيمه الدينية.

وبهذه المناسبة يطيب لي أن أعبر باسمكم عن مشاعر الاعتزاز والامتنان على كريم العناية التي خص بها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله رئيسي مجلسي البرلمان أثناء تقديم مدونة الأسرة إلى مقامه الكريم، منوهين ومباركين في هذا الصدد عزم جلالته على توفير كل الوسائل المادية والبشرية والآليات القانونية لتفعيل المدونة والمضي قدما في إنجاز التنمية الشاملة وتشجيع العمل الميداني الملموس للنهوض الفعلي بأوضاع الأسرة وتحرير كل الطاقات للعمل الجماعي المتجاوب مع الطموح إلى توطيد دعائم مغرب ديمقراطي وعصري.

ونحن نستحضر هذه الحصيلة الإيجابية، نتطلع إلى أن نتمكن في هذه الدورة التي نفتتحها اليوم من إتمام إجراءات المصادقة على النصوص القانونية التي بقيت قيد الدرس، وفي طليعتها مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة العليا، والمشروع المتعلق بالحصانة البرلمانية، والمشاريع الأخرى المتعلقة بالإصلاح البنكي ومؤسسات الائتمان، كما نأمل أن تتكاثف جهودنا جميعا قصد مناقشة مشاريع القوانين التي ستحال علينا من طرف الحكومة بحثا عن الصيغة النهائية التي تكفل نجاعتها.

فيما يخص عملنا في مجال العلاقات الخارجية أود التأكيد على أن تجربة السنوات الماضية أفرزت الكثير من الإيجابيات التي يتعين العمل على تكريسها والحفاظ عليها، مثلما أظهرت بالمقابل أن هناك سلبيات ينبغي الانكباب على تجاوزها من خلال تضافر جهود جميع أجهزة المجلس.

وفي هذا الصدد، يبدو لي أن الحاجة أصبحت ملحة لإحداث شعب متخصصة في المحاور الكبرى التي يشتغل عليها المجلس وذلك على نحو يضمن تتبعا دقيقا لتطورات ملفات التعاون مع المؤسسات التشريعية في البلدان الشقيقة والصديقة، وكذا اهتمامات المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، في إطار منظور يتوخى الحرص على سمعة ومنزلة المغرب في المجتمع الدولي والدفاع عن قضايانا الوطنية الأساسية وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية للمملكة.

وصلة بهذا الموضوع، وسعيا وراء إعطاء مضمون ملموس لخصوصية مجلسنا باعتباره يضم في صفوفه فعاليات اقتصادية واجتماعية تمثل القوى الوطنية المنتجة، تبرز الأهمية القصوى لمسألة تنظيم ندوات متخصصة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي بتنسيق وتعاون مع المجالس التشريعية الصديقة والشقيقة، وكذا مع المؤسسات والمنظمات المغربية المعنية.

وضمن الحصيلة الإيجابية التي سجلها المجلس خلال هذه الفترة الزيارة الرسمية التي قمت بها على رأس وفد هام إلى الأردن والتي مكنت من إبراز عمق العلاقات القائمة بين المملكتين، والتي يرعاها باقتدار العاهلان الكريمان جلالة الملك محمد السادس وأخوه جلالة الملك عبد الله الثاني. كما سنحت لنا الفرصة للقيام بزيارة مماثلة إلى مملكة تايلاند شكلت مناسبة لاستعراض أوجه العلاقات بين بلدينا وسبل تعزيزها ومناقشة العديد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك وكذا إطلاع المسؤولين التايلنديين على الملف المغربي المتعلق بترشيح بلدنا لاستضافة نهائيات كأس العالم 2010.

ولابد في هذا الإطار أيضا أن نشيد بالمشاركة النوعية لوفود المجلس في مختلف المنتديات والتظاهرات البرلمانية الدولية، مشيرين بالخصوص إلى ما عبر عنه رئيس الجمعية البرلمانية للأمن والتعاون بأوربا من إشادة بالوفد المغربي المشارك في أشغال الجمعية المنعقدة أخيرا في فيينا، والتي كان من ثمارها دعوة مجلس المستشارين لانتداب أعضاء منه لمراقبة الانتخابات البرلمانية التي جرت في جورجيا مؤخرا، كما نشيد بالمشاركة الفعالة لوفود المجلس في أشغال المؤتمر الرابع لرؤساء البرلمانات الأورومتوسطية بمالطا والدورة الخامسة والأربعون لمجلس الإتحاد البرلماني العربي بدمشق والجمعية البرلمانية الأورومتوسطية بأثينا.

ويتصل بهذه الجهود والمكاسب، إنشاء رابطة لمجالس الشيوخ في إفريقيا والعالم العربي الذي كان لمجلسنا شرف احتضان جمعها التأسيسي بالرباط، والتي توخينا من خلالها تفعيل دور مجالسنا على الساحة الإفريقية والعربية وإشراكها كصوت وازن إزاء الأحداث وتطوراتها، مع إضفاء طابع التعاون بين هذه المجالس التي كانت إلى حد قريب لا تعرف عن بعضها البعض إلا الشيء اليسير. ومعلوم أن المؤتمر الأول لهذه الرابطة سيعقد باليمن خلال الشهر الجاري، وسيشارك فيه مجلسنا بوفد هام.

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أختتم كلمتي هذه لابد من الإشارة إلى ضرورة التفكير في تحسين أدائنا البرلماني خدمة لرسالتنا النبيلة واستجابة لطموحات الشعب المغربي. ولهذا فإننا عاقدون العزم، بعد المصادقة على ملاءمة بعض مواد النظام الداخلي بما يتطابق مع قرارات المجلس الدستوري، أن نفتح من جديد ورش مراجعة النظام الداخلي على نطاق واسع، وذلك بعد أن أبانت الممارسة اليومية أن الكثير من مواده أصبحت متجاوزة ولا تستجيب بالشكل المطلوب لمنطوق ومقاصد نظام الثنائية البرلمانية، وكل ذلك بغية إحكام التنسيق مع مجلس النواب في مختلف أوجه العمل البرلماني.

فلنكن في مستوى التطلعات مدركين جسامة التحديات معبئين بالإيمان الخالص وبالوطنية الحقة وملتفين حول جلالة الملك محمد السادس نصره الله في بناء مغرب اليوم ومغرب الغد.

"ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير" صدق الله العظيم.

وفقنا الله تعالى لخدمة الصالح العام بما يرتضيه ويرضاه، و السلام عليكم و رحمة الله وبركاته.

شكرا للسيد الوزير، حضرات السادة الوزراء والسادة المستشارين، والسيدات الوزيرات والسيدات المستشارات، وشكرا لكم جميعا على هذا الحضور المكثف ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشة